

Distr.
GENERAL

A/RES/50/103
29 February 1996

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ٩٥ (هـ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/50/617/Add.5)]

١٠٣/٥٠ - تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي أيدت فيه إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا^(١)، و ٩٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي قررت فيه أن تعقد الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ تؤكد من جديد إعلان باريس، وبرنامج العمل، الذي يتمثل هدفهما الأساسيان في وقف استمرار تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا وتنشيط نمو هذه البلدان وتنميتها والتعجيل بهما، وبذلك وضع هذه البلدان على طريق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد لأن أقل البلدان نموا لم تتمكن، كمجموعة، من تحقيق الكثير من أهداف برنامج العمل، وكذلك لأن حالتها الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة قد استمرت في التدهور،

وإذ تلاحظ مع القلق انخفاض تدفق الموارد الإنمائية إلى أقل البلدان نموا، وما ينجم عنه من ضرورة منحها الأولوية في تخصيص الموارد الممنوحة بشروط ميسرة، واستمرار تهميشها في التجارة العالمية. فضلا عن أن الكثير من أقل البلدان نموا يواجه مشاكل دين خطيرة ويُعتبر أكثر من نصفها معسرا،

(١) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس، ٣ - ١٤

أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

وإذ تحيط علماً بالاستنتاجات المتفق عليها ٤٢٣ (د - ٤١) في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ في مجلس التجارة والتنمية^(١) بشأن الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في مجال تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، مما جرى تأكيده بموجب "تقرير عام ١٩٩٥ عن أقل البلدان نمواً"^(٢)،

وإذ تحيط علماً بمذكرة الأمين العام التي أحال بها تقرير الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(٣)،

١ - تؤكد من جديد برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(١) بوصفه أساس التعاون المستمر بين أقل البلدان نمواً، التي تتحمل مسؤولية تنميتها وشركائها في التنمية، على أساس تقاسم المسؤولية وتعزيز الشراكة، إلى جانب التزامها بتنفيذ برنامج العمل هذا تنفيذاً كاملاً وفعالاً؛

٢ - تؤيد التدابير والتوصيات الواردة في تقرير الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(٥)، المرفقة بهذا القرار والتي وضعت لكفالة التنفيذ الكامل لبرنامج العمل أثناء النصف الثاني من العقد؛

٣ - تطلب إلى كافة الحكومات والمنظمات الدولية والمتعددة الأطراف والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية وأجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الأخرى المعنية أن تتخذ خطوات فورية وملموسة ومناسبة من أجل تنفيذ برنامج العمل، مع المراعاة الكاملة للتدابير والتوصيات الواردة في استعراض منتصف المدة الشامل، وذلك من أجل كفالة النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً وتمكين هذه البلدان من المشاركة في عملية العولمة والتحرير والاستفادة منها؛

٤ - تلاحظ أن كثيراً من أقل البلدان نمواً ما فتئت تنفذ من ناحيتها إصلاحات في السياسة العامة وتدابير تكيفية جريئة وواسعة النطاق تمثيلاً مع برنامج العمل، وتؤكد في هذا الصدد على ضرورة وضع سياسات وتدابير وطنية ترمي إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بترشيد الإنفاق العام واتباع سياسات نقدية ومالية سليمة لضمان توفر قطاع خاص نشط بوسائل منها توفير إطار قانوني سليم

(٢) A/50/15 (المجلد الأول)، الفصل الأول، الفرع باء.

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.D.2.

(٤) انظر A/50/745. انظر أيضاً تقرير الأمين العام (A/50/746).

(٥) A/50/745، الأجزاء الأولى إلى الثالث.

وتحسين تنمية الموارد البشرية، ومستويات المعيشة، والصحة، ومركز المرأة، وتطلب إلى المجتمع الدولي إلى توفير الدعم الكافي لذلك؛

٥ - تحت بقوة كافة البلدان المانحة على تنفيذ التزاماتها في جميع المجالات تنفيذًا كاملاً وسريعاً، بما في ذلك قائمة أهداف والتزامات المعونة المتفق عليها، بصيغتها الواردة في برنامج العمل، ودعم تعزيز إصلاح التكيف الهيكلي، فضلاً عن التدابير التي اتفق عليها في استعراض منتصف المدة الشامل من أجل تحقيق زيادة ملموسة وكبيرة في المستوى الإجمالي للدعم الخارجي المقدم لأقل البلدان نمواً، مع مراعاة الاحتياجات المتزايدة لتلك البلدان، إلى جانب متطلبات البلدان التي أضيفت إلى قائمة أقل البلدان نمواً في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً؛

٦ - تؤكد على الأهمية البالغة لتوفير المساعدة المتعددة الأطراف لأقل البلدان نمواً في شكل برامج متعددة الأطراف تقوم على المنح، وتدعو في هذا الصدد إلى ضرورة ضمان التجديد الملائم لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية والمنافذ الميسرة الشروط للمصارف الإنمائية الإقليمية؛

٧ - تشدد على مشكل المديونية الخطير الذي تعاني منه أقل البلدان نمواً والذي يتطلب تعزيز الجهود لوضع استراتيجية دولية للمديونية تتضمن تدابير ملموسة لتخفيف عبء الدين وزيادة التمويل بشروط ميسرة دعماً لتدابير السياسة الاقتصادية الملائمة التي ستكون حاسمة في إنعاش نمو وتنمية أقل البلدان نمواً، وتشجع مؤسسات بريتون وودز على التعجيل بالدراسة التي تضطلع بها حالياً لسبل معالجة مسألة الدين المتعددة الأطراف، بما فيها ما يتعلق بأقل البلدان نمواً؛

٨ - تكرر التأكيد على أن زيادة فرص التجارة يمكن أن تساعد على إعادة تنشيط النمو الاقتصادي بأقل البلدان نمواً، وتدعو إلى تحسين وصول منتجات هذه البلدان إلى الأسواق تحسيناً كبيراً، وتشدد على أهمية التنفيذ الفعال لأحكام الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف^(١)، وتشدد كذلك في هذا الصدد على أهمية اتخاذ إجراءات ملموسة، حسب الاقتضاء، من أجل القيام على نحو كامل وسريع بتنفيذ إعلان مراكش^(٢) فيما يتصل بأقل البلدان نمواً، والمقرر الوزاري بشأن التدابير لصالح أقل البلدان نمواً، فضلاً عن التدابير المتفق عليها في استعراض منتصف المدة الشامل، وذلك بهدف تمكين أقل البلدان نمواً من الاستفادة القصوى من الوثيقة الختامية. ومن مجابهة أي آثار ضارة قد تترتب عليها؛

(١) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994- 7).

٩ - تكرر التأكيد أيضا على الأهمية المعلقة على تنفيذ المقرر الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرامج الإصلاح على أقل البلدان نموا وعلى البلدان النامية التي صافي مبادلاتها في الأغذية استيرادي؛

١٠ - تؤكد من جديد أهمية آليات المتابعة والرصد المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية، بوصفها آليات حاسمة في تنفيذ برنامج العمل؛

١١ - تشير إلى أنها دعت الأمين العام في قرارها ٩٨/٤٩، إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين توصيات ترمي إلى كفالة تمتع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالقدرات الكافية للقيام بالمتابعة الفعالة لنتائج استعراض منتصف المدة الشامل، ومتابعة الاستنتاجات والتوصيات المتصلة بأقل البلدان نموا، والتي اعتمدتها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وتحيط علما في هذا الصدد بتوصيات الأمين العام ذات الصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

١٢ - تشدد على أهمية الاستعراضات السنوية التي يضطلع بها مجلس التجارة والتنمية للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، والحاجة الماسة إلى تمكين ممثلي أقل البلدان نموا من المشاركة في هذه الاستعراضات السنوية، وتطلب إلى الأمين العام، تحقيقا لهذا الهدف، أن يغطي تكاليف مشاركة ممثلي أقل البلدان نموا وذلك بتعبئة موارد خارجة عن الميزانية لهذا الغرض وبإعادة تخصيص الموارد الحالية للميزانية العادية، عند الاقتضاء؛

١٣ - تذكر بأنه سيجري، في نهاية العقد، استعراض وتقييم شاملان لتنفيذ برنامج العمل، وفقا للفقرة ١٤٠ من برنامج العمل^(١) والفقرة ٧ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥ بشأن قيام الجمعية العامة، في دورتها الثانية والخمسين، بالنظر في عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني بأقل البلدان النامية؛

١٤ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يأخذ في الحسبان، في دورته التاسعة، حصيلة الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٦

٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥

المرفق

استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

الجزء الأول

إعلان الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

إن الاجتماع

يعلن، بصفة خاصة، ما يلي:

(أ) اضطلع المشاركون في الاجتماع بتقييم للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل واتفقوا على توصيات محددة لضمان تنفيذ البرنامج بفعالية أكبر طيلة الجزء المتبقي من العقد.

(ب) وأعادوا تأكيد التزامهم بالعمل متعاونين على إنجاز الهدف الأساسي لبرنامج العمل وهو منع حدوث مزيد من التدهور في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا وتنشيط وتعجيل النمو والتنمية في هذه البلدان ووضعها، في أثناء هذه العملية، على درب النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة القائمين على أساس من المسؤولية المشتركة والشراكة المعززة.

(ج) إن أقل البلدان نموا كمجموعة لم تتمكن من إنجاز العديد من أهداف برنامج العمل وظل وضعها الاجتماعي - الاقتصادي مستمرا في التدهور. وقد أثار هذا قلقا بالغاً لدى المشاركين في الاجتماع. وساهم في هذا التدهور، على الصعيد المحلي، الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية المتكررة في البعض من أقل البلدان نموا والأعباء الاقتصادية الاجتماعية الناجمة عن ذلك واختلالات التوازن في الاقتصاد الكلي وضعف أداء قطاعات الإنتاج والافتقار إلى الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية الوافية بالغرض، فضلا عن عوامل أخرى. وترتب على المشاكل المستمرة الجسيمة، المتمثلة في الديون وخدمة الديون ومستويات الصادرات المنخفضة للغاية وتناقص الحصة في التجارة العالمية وعدم كفاية التمويل الخارجي، نتائج غير حميدة بالنسبة لنموها وتنميتها.

(د) ومع ذلك، واصلت أقل البلدان نموا، في مواجهة صعوبات كثيرة، تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق وبعيدة المدى. وفي بعض البلدان أدت هذه الجهود، التي أسعفتها مناخ خارجي موات، إلى نتائج

مشجعة. فقد قدم كثيرون من شركاء التنمية مزيداً من الدعم لأقل البلدان نمواً، ولو أنه لم يحدث التزام بتزويدها بزيادة كبيرة هامة في المستوى العام للدعم الخارجي.

(هـ) والمشاركون عازمون على مواصلة جهودهم لتنفيذ الإجراءات والتوصيات التي اتفق عليها في هذا الاجتماع. وهم واثقون من أن نجاح هذه الجهود سيؤدي إلى تنشيط وتعجيل النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً، وسيتمكن هذه البلدان من المشاركة في عمليات عولمة التجارة وتحريرها وفي الفوائد الناشئة عنها.

(و) وهم يطلبون إلى جميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية المختصة أن توحد جهودها في تنفيذ الإجراءات والتوصيات المتفق عليها في هذا الاجتماع بغية كفالة نجاح برنامج العمل.

(ز) وهم يؤمنون إيماناً راسخاً بأنه إذا توفرت الإرادة السياسية من جانب أقل البلدان نمواً، التي تتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها، وإذا توفر الدعم من المجتمع الدولي، فإن أقل البلدان نمواً سوف تتمكن من دخول القرن المقبل بآمال أفضل لشعوبها.

الجزء الثاني

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات على الصعيد الوطني، والتقدم المحرز في تدابير الدعم الدولية

مقدمة

١ - لقد اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في باريس في عام ١٩٩٠، إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات. والمبادئ والأهداف الأساسية التي يتضمنها برنامج العمل لا تزال صالحة اليوم بقدر ما كانت وقت صياغتها. والهدف الرئيسي لبرنامج العمل هو وقف زيادة تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نمواً، وإعادة تنشيط النمو والتنمية والتعجيل بتحقيقهما في هذه البلدان ووضعها، في هذه العملية، على مسار النمو والتنمية المستدامين. وتدور سياسات وتدابير دعم هذه الأهداف الواردة في برنامج العمل حول المجالات الرئيسية التالية: إنشاء إطار لسياسة الاقتصاد الكلي يفضي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية في الأجل الطويل؛ وتنمية وتعبئة الموارد البشرية؛ وتطوير وتوسيع وتحديث القاعدة الانتاجية؛ وعكس الاتجاه المؤدي إلى تردي البيئة، وتشجيع وضع سياسة متكاملة للتنمية الريفية ترمي إلى زيادة انتاج الأغذية، وزيادة الدخل في الأرياف وتعزيز أنشطة القطاع غير الزراعي؛ وتوفير الدعم الخارجي الكافي.

٢ - وقد لوحظ ببالغ القلق أن بلدا واحدا فقط هو بوتسوانا قد خرج من مجموعة أقل البلدان نموا منذ أوائل السبعينات. وفي ذات الوقت ارتفع عدد أقل البلدان نموا من ٤١ بلدا وقت انعقاد مؤتمر باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ليبلغ ٤٨ بلدا في الوقت الحاضر دون أن تزداد تدابير الدعم زيادة مناظرة له على الرغم مما بذل من جهود على الصعيدين الوطني والدولي.

أولا - التطورات الرئيسية في مطلع التسعينات

٣ - بالرغم من الجهود النشطة التي بذلتها أقل البلدان نموا لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية كما وردت في برنامج العمل، لم تستطع أقل البلدان نموا كمجموعة أن تحقق العديد من أهداف برنامج العمل، وظلت حالتها الاجتماعية - الاقتصادية العامة تتدهور. وثمة عدة عوامل محلية وخارجية أسهمت في تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نموا. وتشمل العوامل المحلية: النزاعات الأهلية وتكرار الكوارث الطبيعية في عدد من أقل البلدان نموا وما نشأ عنها من أعباء اجتماعية واقتصادية وعدم الاستقرار السياسي؛ وأوجه الاختلال في الاقتصاد الكلي التي تجلت في ضخامة العجز المالي والعجز في ميزان المدفوعات؛ وفي الكثير من الحالات الآثار السلبية قصيرة الأجل لتكييف سياسات الاقتصاد الكلي في مناطق محددة، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر حرمانا وضعفا من السكان، وضعف أداء القطاعات المنتجة، بما في ذلك عدم توافر الهياكل الأساسية المادية المناسبة. وتشمل العوامل الخارجية: استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون، وتدني نصيب أقل البلدان نموا في التجارة العالمية واستمرار تهيمشها، وعدم كفاية التمويل الخارجي، وظهور بلدان جديدة طالبة للمعونة.

٤ - ووفقا لإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، لم يبلغ متوسط معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا سوى ١,٧ في المائة في السنة خلال الأعوام الأربعة الأولى من التسعينات، مسجلا هبوطا عن معدل النمو البالغ ٢,٣ في المائة الذي كان قد تحقق في الثمانينات. وعلى الرغم من انتعاش الاقتصاد العالمي، لا تزال الحالة في أقل البلدان نموا غير مستقرة، وإن كان بعضها قد أحرز تقدما محدودا. ومع تزايد عدد السكان بنسبة ٢,٩ في المائة سنويا في المتوسط، سجل الناتج المحلي الإجمالي للفرد هبوطا سنويا بنسبة ١,١ في المائة مما يهدد بزيادة تردي مستويات الدخل والاستهلاك الضعيفة أصلا واتساع الهوة بين الادخار والاستثمار في هذه البلدان.

٥ - وفي حين أن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي كان سمة مشتركة بين أقل البلدان نموا في آسيا وأفريقيا، فإن أقل البلدان نموا في آسيا التي استفادت، في جملة أمور، من بيئة إقليمية مؤاتية نسبيا، قد حققت نموا في إنتاج الفرد بلغ ١,٤ في المائة في المتوسط في التسعينات، بينما هبط نمو إنتاج الفرد في أقل البلدان نموا في أفريقيا بنسبة ٢,١ في المائة في السنة في المتوسط. كما كانت هناك اختلافات كبيرة بين البلدان فيما حققته من نمو. وهكذا فإنه لمن المشجع ملاحظة أنه بالرغم من سوء أداء المجموعة ككل، فقد استطاع ما يقرب من ربع عدد أقل البلدان نموا تحقيق مكاسب إيجابية في دخل الفرد في أوائل التسعينات. وكان التوسع الكبير في الإنتاج الزراعي، والاستقرار الداخلي، وقوة التزامات الحكومات، وسلامة

الإطار السياسي والتنظيمي للتنمية وما جاء تكملة لذلك من دعم خارجي هام، عوامل أسهمت، بين عوامل أخرى، في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

٦ - وقد تجلى تردي الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في الكثير من أقل البلدان نموا في التسعينات في حدوث تدهور تدريجي ملحوظ في مستوى معيشة الإنسان، كما يتضح من انخفاض المقادير المأخوذة من السعرات الحرارية، وازدياد حالات الوفاة والإصابة بالأمراض، وعودة ظهور الأمراض وانتشارها، وانخفاض نسبة التسجيل في المدارس، وزيادة تهميش أضعف أفراد المجتمع، وفي غير ذلك من علامات المعاناة الاجتماعية الحادة، وكما سيتضح من الاستعراض التفصيلي الوارد في الفرع الخامس أدناه.

٧ - وعموما، ظلت البيئة الخارجية التي تواجه أقل البلدان نموا بيئة صعبة. وبالرغم من زيادة صادرات السلّ المصنعة لتلك البلدان عند بداية التسعينات، فإن حصتها من الصادرات والواردات العالمية نقصت بنسبة أكثر من ثلاثة الأمان والثلث، من المستويين المنخفضين أصلا وهما ٠,٧ في المائة و ١,٠ في المائة، على التوالي، في ١٩٨٠. وبالرغم مما بذلته أقل البلدان نموا من جهود نشطة لتنويع صادراتها التي تتكون أساسا من السلع الأساسية، فقد ظلت اقتصاداتها تتأثر بالتقلبات وعدم استقرار أسواق السلع الأساسية. وسجلت المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تعتمد عليها أساسا أقل البلدان نموا في تمويلها الخارجي، انخفاضا في السنوات الأولى من التسعينات، وما زالت الآفاق المرتقبة للمعونة مجهولة. ومع أن عددا كبيرا من أقل البلدان نموا قد اعتمد أطرا تنظيمية وطنية من شأنها أن تفضي إلى القيام باستثمارات أجنبية فيها، فلم تجذب هذه البلدان إليها بعد قدرا كبيرا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبالرغم من التدابير التي اعتمدتها للتخفيف من عبء دينها الخارجي، لا يزال هذا العبء ثقيلا إلى حد كبير بالنسبة للعديد منها وهو يهدد بشدة جهودها في مجالي التكيف والتنمية.

٨ - وتعد بعض البلدان النامية أيضا شريكة هامة لأقل البلدان نموا في التنمية. ولدى هذه البلدان النامية برامج للمساعدة التقنية والتدريب التقني استفادت منها أقل البلدان نموا وإمكانات توسيع التعاون الاقتصادي والتقني بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى جديرة بمزيد من الدراسة والدعم من جانب المجتمع الدولي، وخاصة بالنظر إلى الفرص الجديدة الناشئة عن الخبرة الدينامية التي يكتسبها عدد من هذه البلدان النامية الأخرى في مجال النمو. وكوسيلة لزيادة إمكانات مثل هذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى أقصى حد، يمكن الشروع في ترتيبات للتمويل الثلاثي تشمل المساهمات النشطة من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية ذات الصلة.

٩ - ويتخذ العديد من أقل البلدان نموا عددا من التدابير لتعزيز التجارة مع البلدان المجاورة. فقد سعى مثلا عدد من أقل البلدان نموا في أفريقيا، وبخاصة البلدان غير الساحلية منها، إلى إقامة شكل من أشكال مناطق التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي على الصعيد دون الإقليمي. على أن إنشاء هذه الترتيبات على الصعيد دون الإقليمي قد اصطدم بعدد من العقبات التي حدثت من فعاليتها.

١٠ - خلاصة القول، بناء على ذلك، إن معظم أقل البلدان نموا لم تحرز ما كانت تصبو إليه من تقدم خلال النصف الأول من التسعينات لتحقيق الهدف العام لبرنامج العمل، على الرغم من أن عددا منها سجل بعض التقدم نتيجة لتنفيذ السياسات المناسبة. وعلاوة على ذلك يرجح أن تكون لعمليتي عولمة الاقتصاد وتحريره الجاريتين آثار شديدة على تنمية أقل البلدان نموا في المستقبل. ذلك أن هاتين العمليتين اللتين تتيحان فرصا كبيرة لتحقيق النمو والتنمية تنجم عنهما أيضا مخاطر تتمثل في عدم الاستقرار والتهميش. ولم تحرز أقل البلدان نموا في مجموعها إلا تقدما محدودا في إزالة القيود الهيكلية وأوجه النقص في الهياكل الأساسية وضخامة الديون المتراكمة، وفي تشجيع وتنويع قطاعي المؤسسات والتصدير، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وإنشاء قاعدة تكنولوجية كافية. وفي هذا السياق، ستشهد معظم أقل البلدان نموا عمليتي العولمة والتحرر من وضع تسوده القيود.

ثانيا - عملية إصلاح السياسات العامة

١١ - في الأعوام الأخيرة، شرعت معظم أقل البلدان نموا في إجراء عملية تكيف هيكلي وإصلاحات واسعة النطاق نفذت، في حالات كثيرة، ضمن أطر متفق عليها دوليا للتكيف الهيكلي والقطاعي. وركزت مجالات هامة في السياسة العامة على مواجهة العجز المالي والعجز في ميزان المدفوعات، وعلى تحسين تعبئة الموارد المحلية واستخدامها، من خلال إجراء الإصلاحات الضريبية، وتحسين فعالية القطاع العام، وتوفير فرص أكبر للقطاع الخاص. كما شرعت أقل البلدان نموا في إجراء إصلاحات في مجالات هامة مثل السكان والتعليم والصحة والأمن الغذائي والسياسة التجارية.

١٢ - على أن هناك حالات تتناقض فيها سرعة هذه الإصلاحات ونطاقها مع محدودية التقدم المحرز. وبوجه خاص، بالرغم مما تحقق من نجاح في تأمين استقرار الاقتصاد الكلي في الأجل القصير، وجدت أحيانا حالات بدا فيها أن الإصلاحات لم تساعد لا في إزالة القيود الهيكلية التي تواجهها اقتصادات أقل البلدان نموا ولا في تحسين قدرتها على التوريد وعلى تنويع الصادرات. وهكذا فرغم التسليم بأن عملية الإصلاح لا يمكن أحيانا أن تضمن تحقيق نتائج فورية، كان هناك تشديد على أن جهود أقل البلدان نموا تتيح إطارا يمكن فيه للنمو والتحول الهيكلي أن يتضافرا في الأجل الطويل في ظل ظروف أنسب.

١٣ - وتشير تجربة أقل البلدان نموا إلى عدد من العوامل التي كانت حاسمة لنجاح تدابير الإصلاح أو فشلها. ومن أهم هذه العوامل التزامات الحكومات بإجراء الإصلاحات، وملاءمة محتويات السياسات الوطنية، وتسلسل الإصلاحات، ومستوى الدعم المالي الخارجي لتعزيز جهود الإصلاح. أما المشاكل الكامنة في تصميم السياسات العامة، وبوجه خاص إهمال الأوضاع الهيكلية والاعتبارات ذات الصلة بالموارد المتاحة، فإنها قد عطلت زخم الإصلاحات، بل عكسته، وكان نقص تعبئة الموارد قيذا حاسما بوجه خاص في أقل البلدان نموا.

١٤ - وزادت من حدة الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية التي تعانيها غالبية أقل البلدان نموا، مجموعة من المشاكل البيئية المحددة التي تعوق إمكانات تنميتها، ومن ذلك تدهور التربة وتآكلها، والجفاف والتصحر، وتفاقمت هذه المشاكل البيئية في أقل البلدان نموا بفعل عدد من العوامل المعقدة والمتراكبة يشمل الفقر

والضغوط السكانية ذات الصلة بالفقر، وتحركات اللاجئين عبر الحدود نتيجة كوارث أحدثها الإنسان وكوارث طبيعية. ومن التطورات الجديرة بالذكر أن أقل البلدان نمواً قد أثبتت وعياً متزايداً بقضايا ومشاكل البيئة وأن الكثير منها قد نفذ سياسات واستراتيجيات وآليات مؤسسية للتصدي لها. وينبغي إعطاء أولوية خاصة للحالة المحددة لأقل البلدان نمواً وللاحتياجات المحددة لهذه البلدان. كما ينبغي تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة بغية دعم وتكملة جهود أقل البلدان نمواً. وبصفة خاصة، يلزم توفير موارد مالية جديدة وإضافية، كافية ويمكن التنبؤ بها، من جميع المصادر، العامة منها والخاصة، بهدف إعداد برامج ومشاريع سليمة بيئياً. إلا أن تقديم دعم دولي كاف هو أمر ضروري لتسهيل الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى الإنعاش والتنمية، ولا سيما ضمن سياق الأنشطة المشمولة بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ولتعزيز بناء القدرات الوطنية بغية درء أية طوارئ مستقبلية وتخفيف حدتها.

١٥ - ومما يبعث على التشجيع أن يلاحظ أن هناك عدداً من أقل البلدان نمواً فتحت فيه التغييرات البعيدة المدى في نظام الحكم، المتراوحة من الانتخابات الحرة إلى الإصلاحات الدستورية الديمقراطية، فرصاً جديدة لإقامة أنظمة حكم تتيح قدراً أكبر من المشاركة والشفافية. وبوجه عام، كانت أقل البلدان نمواً التي تمكنت من انعاش النمو الاقتصادي هي تلك التي يحرز فيها تقدم أكبر في تأمين المشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان. وفي عدد من هذه البلدان، لا تزال تبعات الكوارث الناجمة عن عمل الإنسان والكوارث الطبيعية تستنفد الموارد وتعوق التنمية الشاملة الطويلة الأجل. وكثيراً ما يؤدي نشوب نزاعات مسلحة في بعض هذه البلدان إلى تشريد السكان على نطاق واسع، وحدوث طوارئ في مجال الأغذية، وانفلات قوى اضطراب أخرى من عقالها. وقد أصبحت مهام التنمية التي تقوم بها الحكومات، في مواجهتها للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، تصطدم بعوائق شديدة في هذه الظروف. وإلى جانب زعزعة الاستقرار التي يتسبب فيها وجود عدد كبير من اللاجئين، يضطر عدد من أقل البلدان نمواً أن يستضيف لاجئين، مع ما لذلك من آثار بعيدة المدى في موارد الميزانية والبيئة، وفي سائر احتياجات الموارد ومشاكل الأمن ذات الصلة التي تقتضي تأمين دعم دولي عاجل وملمس لبلدان اللجوء هذه. وأقل البلدان نمواً التي تمر بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية، ضمن عملية ترسيخ دعائم السلم والديمقراطية، تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي.

ثالثاً - التطورات الخاصة في القطاعات المنتجة

١٦ - كان من خصائص الزراعة في معظم أقل البلدان نمواً، في أوائل التسعينات تباطؤ نمو الانتاج نسبة إلى نمو السكان، والهبوط المستمر في معدلات التبادل التجاري، وفقدان الحصص السوقية للسلع الأساسية الزراعية التقليدية. وفيها انخفضت معدلات نمو الانتاج الزراعي في هذه البلدان بنسبة ١,١ في المائة في السنة للفرد الواحد خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣. وتصدت عدة بلدان منها لاستمرار ضعف أداء هذا القطاع باعتماد تدابير إصلاحية، وخصوصاً بزيادة الحوافز المتصلة بأسعار الانتاج ونظم التسويق، وبتوفير مدخلات زراعية أساسية. وفي حين تمثلت المقاصد العامة لهذه التدابير في إزالة الحواجز القائمة في طريق القطاع الخاص في الزراعة، لا تزال هذه التدابير قاصرة عن توفير خدمات الدعم. ومن الاتجاهات التي تثير قلقاً بالغاً في العديد من أقل البلدان نمواً، تزايد الكوارث الناجمة عن الإنسان والكوارث الطبيعية المتكررة، ومن

ذلك، الجفاف والفيضانات والأعاصير المدمرة التي تندرج بين أهم أسباب انعدام الأمن الغذائي في الكثير من أقل البلدان نموا في إفريقيا. وقد ازداد هذا الوضع تفاقمًا بفعل هبوط إنتاج الأغذية ومحدودية القدرة على تعويض النقص من خلال الاستيراد.

١٧ - ورغم كثرة التغيرات التي طرأت على معدلات نمو الصناعة التحويلية في أقل البلدان نموا، ضعف أداء قطاع الصناعة التحويلية إجمالاً في الأعوام الأخيرة، وظلت أنشطة التصنيع غير متنوعة نسبياً، وبقي استخدام طاقة الانتاج والموارد منخفضاً. كما تدنت سرعة معدل نمو القطاع إلى ١,٤ في المائة في السنة في أوائل التسعينات بعدما كانت ٢,١ في المائة في الثمانينات. وفي حين ثبت قرابة ثلث أقل البلدان على نمو إيجابي في القيمة المضافة التصنيعية في الثمانينات وأوائل التسعينات، شهد معظم هذه البلدان ركوداً بل هبوطاً في المنتجات التصنيعية. وكان رد أقل البلدان نموا على تدهور أداء الصناعة التحويلية، يتمثل في، تكييف لسياسات الاقتصاد الكلي وأدواته، واتخاذ تدابير قطاعية ترمي إلى زيادة ناتج الصناعة التحويلية وفعاليتها. وعلى المستوى القطاعي، أعادت أقل البلدان نموا توجيه هيكل حوافزها وأدخلت تعديلات على السياسات المؤسسية والترتيبات التنظيمية، متوخية من ذلك تحسين بيئة الاقتصاد الكلي من أجل الانتاج الصناعي.

١٨ - وقد بذلت أقل البلدان نموا، خلال العقد الأخير، جهوداً كبيرة لتحسين ما لديها من شبكات الهياكل الأساسية الخاصة بالنقل والنقل العابر. غير أن قيود الميزانية التي واجهتها أضعفت تدريجياً ما لدى الحكومات من قدرات مالية على الاحتفاظ بزخم هذه الجهود. وتظهر هذه القيود، أكثر ما تظهر، في أقل البلدان نموا غير الساحلية والجزرية، حيث تنجم عن قصور الهياكل الأساسية المادية عقبات ضخمة تقف في وجه التحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية.

رابعا - أقل البلدان نموا من بين البلدان غير الساحلية والجزرية

١٩ - من بين ٤٨ بلداً من أقل البلدان نموا يوجد ستة عشر بلداً هي أيضاً بلدان غير ساحلية. وما زال يترتب على تكاليف النقل العالية الناجمة عن هذا العائق الجغرافي أثر ضار كبير على أدائها التجاري الدولي وتنميتها الاقتصادية العامة. ومن أجل تخفيف المشاكل الخاصة التي تعاني منها هذه البلدان، اعتمدت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، فضلاً عن الجهات المانحة، إطاراً عالمياً للتعاون في مجال النقل^(٧)، ويتضمن الإطار مجموعة شاملة من التوصيات باتخاذ إجراءات ملموسة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي ترمي إلى تحسين كفاءة شبكات النقل الخاصة بالمرور العابر. ويؤكد الإطار على الحاجة إلى دعم مالي وتقني واسع تقدمه الجهات المانحة. وتتعترف الجهات المانحة بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو الإطار الأونكتاد واللجان الاقتصادية الإقليمية إلى أداء دور ريادي في تعزيز تنفيذ الإجراءات المتفق عليها.

٢٠ - وما زالت أقل البلدان نموا الجزرية تواجه مشاكل خاصة ناجمة عن صغر حجمها، وكونها جزرية، وبعدها عن المراكز الاقتصادية الرئيسية. وهي معرضة لعدد من العوامل الضارة، بما في ذلك تدهور البيئة. ومما يعقد المشكلة أن روابط النقل الداخلي والخارجي الرديئة بالأسواق العالمية تؤثر تأثيرا سينا على قدرتها على المشاركة على نحو فعّال في التجارة العالمية. ويعرض برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة^(أ) المعتمد في بربادوس في أيار/مايو ١٩٩٤، مجموعة من التدابير التي ينبغي اتخاذها من أجل تخفيف المشاكل الخاصة التي تواجه تلك البلدان. ويدعو البرنامج إلى زيادة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لضمان التنفيذ الفعّال لهذه التدابير بالاقتران مع التدابير الوطنية، دعما للتنمية المستدامة.

خامسا - تنمية الموارد البشرية

٢١ - اعتمدت أقل البلدان نموا سياسات وتدابير وبرامج تقوم حاليا بتنفيذها لمواجهة المشاكل الرئيسية في مجال تنمية الموارد البشرية. غير أن التوسع في البرامج السكانية الوطنية ضمن الإطار العام لتنمية الموارد البشرية كان صعبا لعدد من الأسباب من بينها قيود التمويل. وتكمل هذه البرامج بجهود قوية لتغيير المواقف، بما في ذلك الاقناع والحملات التي تعتمد على الأساليب التقليدية وأساليب المعلومات الحديثة.

٢٢ - وعلى الرغم من الصعوبات الرئيسية، حققت بعض البلدان من بين أقل البلدان نموا بعض النتائج المشجعة، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم. غير أن معدلات الوفيات في كثير من أقل البلدان نموا ما زالت عالية. وقد تفاقم الوضع بسبب رداءة حالة الإصحاح والأوضاع الصحية وقلة إمدادات مياه الشرب المأمونة. وأصبحت متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) والأمراض الاستوائية البوائية المتوطنة سببا رئيسيا من أسباب الوفاة في الأعوام الأخيرة في عدد من أقل البلدان نموا بسبب عدم كفاية موارد هذه البلدان للتصدي بفعالية لهذه الأمراض المتوطنة والبوائية. كما زادت الأزمة الاقتصادية التي تواجهها أقل البلدان نموا في إضعاف الأحوال الصحية في بلدان عديدة، إذ هبطت مستويات العيش وانخفضت الخدمات الصحية بسبب ضغوط الميزانية، وتضاءل توافر الأدوية المستوردة وسائر الإمدادات الطبية. وظلت خدمات التعليم متأثرة بتدهور الأوضاع الاقتصادية، وخاصة نتيجة لقيود الميزانية. وتدعو الحاجة إلى الاستثمار في مجال تنمية القدرات البشرية، لا سيما في برامج الصحة، والتغذية، والتعليم، وأنشطة التدريب والأنشطة السكانية.

٢٣ - ورغم أن المرأة تمثل نصف الموارد البشرية في أقل البلدان نموا، فإن مركزها الهامشي قد ظل

(أ) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون،

بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (A/CONF.167/9 و Corr.1 و 2) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

يمنعها من القيام بدورها الكامل في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وما زالت المرأة في أقل البلدان نموا متخلفة وراء نظيرها الرجل، وكذلك وراء المرأة في البلدان النامية الأخرى في جميع مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من اتخاذ التدابير لتعزيز دورها في التنمية. وتواجه المرأة مشاكل خاصة لها صلة بالتمييز القائم على الجنس. مثل الوصول المحدود الى الموارد المنتجة، والفرص التعليمية والتدريبية المحدودة، ورداءة الوضع الصحي، وانخفاض تمثيلها في مناصب اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وكذلك اضطرارها الى تحمل عبء ثقيل في مجال الإعالة، لا سيما وأن الفقر المتزايد الشدة إنما تشعر به بمزيد من الحدة الأسر التي على رأسها امرأة. وبالإضافة الى ذلك فإن المواقف السائدة فيما يتعلق بقدرات المرأة ودورها الاجتماعي - الاقتصادي الملائم وقلة معرفة المرأة بحقوقها، قد أبقت المرأة مستبعدة من مجرى التنمية العادي. وكانت أيضا قلة متابعة القرارات والتوصيات المتفق عليها دوليا والرامية الى النهوض بمركز المرأة سببا رئيسيا في رداءة الوضع السائد.

سادسا - التجارة الخارجية وآثار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي

٢٤ - أكد برنامج العمل على ضرورة إسهام جميع البلدان في استحداث نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحا وموثوقية وديمومة، معترفة بأن نتائج هذه العملية ستكون انعكاسا لجملة أمور، منها وزن كل منها في التجارة العالمية. ومما يدعو إلى التشجيع ملاحظة أن أقل البلدان نموا قد أسهمت في هذه العملية عن طريق تنفيذ تدابير مهمة في مجال تحرير التجارة. كما دعا برنامج العمل إلى اتخاذ تدابير داعمة مهمة لصالح أقل البلدان نموا وذلك في مجالات منها إعفاء صادراتها من الرسوم الجمركية، وإعفاؤها من الحصص والحدود القصوى المقررة، واستخدام قواعد منشأ مبسطة ومرنة. ويعتبر التقدم المحرز في توفير مثل هذا الدعم على جانب من الأهمية في حالة عدد من البلدان. وبينما استطاع عدد من أقل البلدان نموا تحقيق زيادة في صادراته، فإن الحالة التجارية العامة في أقل البلدان نموا تدهورت، وذلك لأن حصتها من التجارة العالمية استمرت في الانخفاض. ومع أن عولمة الاقتصاد وتحريره يوفران فرصا لأقل البلدان نموا، فإنهما يمثلان أيضا تحديات كبيرة أمامها، وخصوصا في شكل زيادة التنافس على الصعيد العالمي. وبالرغم من تحسن أسواق السلع الأساسية في العالم مؤخرا فقد ظلت هذه الأسواق متقلبة وكاسدة. ونتيجة لذلك ازداد تهميش أقل البلدان نموا ولا بد من تصحيح مسار هذا الاتجاه.

٢٥ - وما زال الانخفاض البالغ في القدرة التصديرية لمعظم أقل البلدان نموا من العقوبات الرئيسية في طريق النمو ومصدرا من مصادر اعتماد هذه البلدان الشديد على المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل الاستثمار اللازم، والواردات والدعم التقني لأغراض التنمية. ولا تزال الصعوبات قائمة في مجال توسيع فرص التجارة الخارجية في أقل البلدان نموا، بعد أن أصبحت تدابير تنوع السلع الأساسية والأسواق صعبة وذلك أساسا نتيجة لقلة الاستثمار والتكنولوجيا والمهارات اللازمة لرفع مستويات الإنتاج والكفاءة.

٢٦ - ومنحت أقل البلدان نموا أفضليات تعريفية خاصة في إطار مختلف مخططات نظام الأفضليات المعمم والترتيبات التفضيلية الأخرى. وفي أعقاب اختتام جولة أوروغواي، اتخذ عدد من البلدان خطوات ترمي إلى تحسين نظام الأفضليات المعمم لصالح أقل البلدان نموا. ولكن بعض هذه الأنظمة ما زال يستبعد

عددا من منتجات أقل البلدان نموا ذات الأهمية التصديرية (مثل المنسوجات والملابس والسجاد والأحذية والسلع الجلدية، وما إلى ذلك) ولديه قواعد منشأ صارمة. ومع بقاء قدرة العديد من أقل البلدان نموا على استخدام هذه المرافق مقيدة، لم يلق معاملة تفضيلية إلا جزء من المنتجات المشمولة بنظام الأفضليات المعمم المستوردة من هذه البلدان. وهكذا فقد ظل استخدام مخططات نظام الأفضليات المعمم، ولا سيما من جانب أقل البلدان نموا في أفريقيا، محدودا.

٢٧ - وسيكون لاعتماد الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي^(١) تأثيرات مهمة على الآفاق التجارية المرتقبة لأقل البلدان نموا، وخاصة فيما يتعلق بالأفضليات وبقدرة صادراتها على المنافسة. ومن شأن زيادة شفافية النظم التجارية وتخفيض الحواجز التجارية، ولا سيما التعريفات المفروضة على المنتجات الزراعية وتخفيض تصاعد التعريفات، وفق ما هو متوقع في اتفاقات مراكش، أن تتيح لأقل البلدان نموا فرصا متزايدة على المدى الطويل. ومن جهة أخرى، فقد أبدت أوجه قلق إزاء احتمال معاناة أقل البلدان نموا من تآكل هوامش أفضلياتها في الكثير من صادراتها إلى الأسواق الرئيسية وما يمكن أن يترتب على ذلك من خسائر في حصص أسواق صادراتها وحصائل صادراتها. وبالإضافة إلى ذلك، يحتمل أن تواجه أقل البلدان نموا المستوردة الصافية للأغذية فواتير استيراد أعلى في الأجل القصير على الأقل، نتيجة للاتفاق المتعلق بالزراعة. وفي الأجل الطويل، تطرح الوثيقة الختامية أمام أقل البلدان نموا التحديات المتمثلين أولا في تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة لصياغة وإدارة التشريع المنفذ للمجموعة المعقدة لاتفاقات الجولة، وثانيا في بناء الطاقات اللازمة لزيادة الفرص الناشئة عن هذه الاتفاقات إلى أقصى حد ممكن. وفي هذا الصدد، ينبغي تنفيذ الأحكام الواردة في إعلان مراكش وفي القرارات الوزارية لصالح أقل البلدان نموا تنفيذا كاملا.

٢٨ - وقام عدد من البلدان المتقدمة النمو في بلدانها بإنشاء وكالات لتعزيز الاستيراد بغية تشجيع زيادة التجارة مع أقل البلدان نموا. وقد أدت هذه الوكالات دورا مفيدا في توفير خدمات الدعم وفي العمل كنقاط اتصال ببعثات الأعمال التجارية/التجارة من أقل البلدان نموا، واضطلعت ببحوث في مجال الأسواق وبالدعاية لمنتجات أقل البلدان نموا.

٢٩ - فالتجارة فيما بين أقل البلدان نموا، من جهة، وفيما بينها وبين البلدان النامية الأخرى داخل نفس التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية أو الإقليمية، من جهة أخرى، لا تزال غير ذات أهمية كحصة في التجارة الدولية. وليس هناك في الوقت الحاضر إلا عدد ضئيل من أقل البلدان نموا يتلقى معاملة تفضيلية لصادراته في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية على أساس غير متبادل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التجارة دون الإقليمية والإقليمية مقيدة بعدد من العقبات، منها أن معظم البلدان تنتج منتجات تصديرية متشابهة، وأن الهياكل الأساسية للنقل على الصعيد دون الإقليمي مصممة لإجراء التجارة مع البلدان المتقدمة النمو، وأن التقدم المحرز في تخفيض التعريفات محدود بسبب الانعكاسات المالية على مداخل البلدان المانحة للأفضليات، وأن الدعم الدولي لا يزال محدودا.

سابعاً - التمويل الخارجي

٣٠ - لوحظ مع القلق أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال أهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ومع الترحيب بتحسين أداء بعض المانحين في مجال المعونة، فقد لوحظ في الوقت نفسه أن أداء المانحين عموماً في مجال المعونة هو دون ما تم التعهد به من التزامات في برنامج العمل. فتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية (النفقات الفعلية) من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ومن الوكالات المتعددة الأطراف التي تمولها هذه البلدان أساساً إلى أقل البلدان نمواً قد هبطت بشكل حاد في عام ١٩٩٣. وانخفضت القيمة المطلقة لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية - بمبلغ ١,٥ بليون دولار. وكان ١ بليون دولار تقريباً من ذلك المبلغ يُعزى إلى انخفاض تدفقات المعونة المتعددة الأطراف إلى أقل البلدان نمواً. ونظراً للدور الهام للتمويل المتعدد الأطراف في الوفاء بالاحتياجات المالية لأقل البلدان نمواً وعدم اليقين الذي يكتنف الصورة المرتقبة للموارد بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الرئيسية المتعددة الأطراف والبرامج القائمة على أساس المنح، فإن ذلك يعد تطوراً مقلقاً بشكل خاص. وهبطت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ككل إلى ٠,٠٨ في المائة في عام ١٩٩٣ بعدما كانت ٠,٠٩ في المائة في عام ١٩٩٠. وعلاوة على ذلك، يجب النظر إلى هذا النقص في ضوء قائمة الأهداف وأو الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة ٢٣ من برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(١) التي تدعو إلى زيادة ذات شأن وكبيرة في الموارد لأقل البلدان نمواً وتشمل، في جملة أمور، هدف في ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمانحين كمساعدة إنمائية رسمية.

٣١ - وقام المانحون بتعديل وتحسين سياساتهم فيما يتعلق بطرائق تقديم المعونة. وتحولت الآن معظم البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى أساس يقوم على تقديم المنح في برامج المعونة المقدمة لأقل البلدان نمواً، الأمر الذي ينتج عنه مزيد من الارتفاع في عنصر المنح في المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية (الذي بلغ ٩٧ في المائة وسطياً في عام ١٩٩٣). ومعظم التمويل المتعدد الأطراف لأقل البلدان نمواً يتم أيضاً بشروط ميسرة إلى حد كبير. ويشكل التمويل المتعدد الأطراف تكملة مهمة في المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لأقل البلدان نمواً، ويعتبر توسيع قاعدة هذا التمويل المتعدد الأطراف على نحو كاف أمراً حاسماً. ويجب أن تتواصل الجهود الدولية من أجل تعبئة الموارد في سبيل قيام أقل البلدان نمواً بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي، مثل عملية برنامج المساعدة الخاص، التي يديرها البنك الدولي، والتي حققت في بعض الحالات تقدماً محدوداً.

ثامناً - الديون الخارجية وتدابير تخفيف عبئها

٣٢ - لا يزال عبء الديون الخارجية يشكل قضية رئيسية بالنسبة لمعظم أقل البلدان نمواً. وتفيد المعلومات التي أتاحتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية أن مجموع الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً قد بلغ ١٢٧ بليون دولار في عام ١٩٩٣، مما يمثل ٧٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة. ويبدو بالنسبة لنصف عدد هذه البلدان أن ديونها الخارجية تساوي أو

تتعدى ناتجها المحلي الإجمالي. وتتجلى الصعوبات التي يواجهها العديد من أقل البلدان نمواً في الوفاء بالتزاماته الخارجية في سياق الوضع الاقتصادي الحرج الراهن وضعف أدائها في مجال التصدير، في الانخفاض النسبي لمستويات مدفوعات خدمة الديون بالنسبة إلى المدفوعات المقررة. وارتفعت حصة الديون المتعددة الأطراف في مجموع الديون الطويلة الأجل، وكذلك خدمة الديون، ارتفاعاً كبيراً في الأعوام الأخيرة. وهكذا كانت الديون المتعددة الأطراف في عام ١٩٩٣ تمثل قرابة ٣٦ في المائة من إجمالي ديون أقل البلدان نمواً، مقابل نسبة ٢٧ في المائة في عام ١٩٨٤. وزادت الحصة المقابلة لذلك في إجمالي خدمة الديون خلال هذه الفترة بأكثر من ذلك بكثير، فارتفعت من أقل من ٣٠ في المائة إلى قرابة ٥٠ في المائة. وتعكس هذه الزيادة جزئياً "وظيفة مقرض الملجأ الأخير" للمؤسسات المالية الدولية وكون عدد متزايد من الدائنين الثنائيين يتخلون عن العديد من مطالباتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً ويتحولون من الإقراض الائتماني إلى المنح. ولم تؤد تدابير تخفيف الديون المتخذة حتى الآن إلى توفير حل فعال ودائم للديون المستحقة على أقل البلدان نمواً وعبء خدمة هذه الديون، بالرغم من اتخاذ تدابير مهمة للتخفيف من عبء الديون للتخفيف من مجموع الديون والتزامات خدمة الديون. فبعد أن تم بوجه خاص اعتماد شروط تورنتو في عام ١٩٨٨ (وشروط تورنتو المعززة في عام ١٩٩١) التي استفاد منها ١٩ بلداً من أقل البلدان نمواً، قرر نادي باريس في عام ١٩٩٤ تحسين معاملة ديون أفقر البلدان باعتماد "شروط نابولي". ويمكن أن تشكل هذه الشروط خطوة إلى الأمام بالنسبة لأقل البلدان نمواً ولكنها ليست كافية في حد ذاتها لحل مشكلة ديونها الخارجية. واستفادت ثمانية بلدان من أقل البلدان نمواً من هذه الأحكام التي تتيح بوجه خاص إمكانية تخفيض ديون أفقر البلدان وأكثرها مديونية التي يحق لها الاستفادة من هذه الأحكام بنسبة تتراوح من ٥٠ إلى ٦٧ في المائة.

تاسعا - ترتيبات تنفيذ برنامج العمل ومتابعته ورصده

ألف - الصعيد الوطني

٣٣ - على الصعيد الوطني، تمت في أوائل التسعينات زيادة توطيد ترتيبات الاستعراض، بما في ذلك اجتماعات المائدة المستديرة برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأفرقة الاستشارية وأفرقة المعونة في البنك الدولي، وقد انضمت بلدان إضافية إلى هذه العملية أو انضمت إليها مجدداً، وأصبحت الاجتماعات تعقد بتواتر أكبر وعلى أساس أكثر انتظاماً. وتعتبر عملية الاستعراض القطري المعززة الوسيلة الرئيسية للحوار في مجال السياسة العامة ولتنسيق جهود المعونة التي يبذلها الشركاء في التنمية مع البرامج الإنمائية لأقل البلدان نمواً، بالإضافة إلى تعبئة الموارد المطلوبة لتنفيذ هذه البرامج. ومنذ تاريخ اعتماد برنامج العمل وحتى مطلع عام ١٩٩٥، فإن مجموع ما نظم من أفرقة المعونة الاستشارية الشاملة واجتماعات المائدة المستديرة وسواها من الاجتماعات المماثلة قد زاد على ٦٠. وعلى الرغم من اختلاف النتائج من حيث تعبئة الموارد بين البلدان، فإن لهذه الاجتماعات ولا شك دور مهم تؤد به في تحسين تدفقات المعونة إلى أقل البلدان نمواً وفي مجال تنسيق المعونة. وقد تمثل أحد الجوانب المهمة لعملية الاستعراض القطري في السنوات الأخيرة في محاولة ربط هذه الترتيبات على نحو أوثق بعملية تقرير السياسة والبرمجة على الصعيد الوطني.

باء - الصعيد الإقليمي

٣٤ - على الصعيد الإقليمي، دعا برنامج العمل إلى رصد التقدم المحرز في التعاون الاقتصادي بين أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية، وخاصة البلدان الواقعة في المنطقة ذاتها. ودعا أيضاً إلى تنظيم اجتماعات إقليمية بغية تحسين وتعزيز ترتيبات التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وواصلت لجان الأمم المتحدة الإقليمية، كجزء من عملها المتواصل، متابعة ورصد تنفيذ برنامج العمل في أقل البلدان نمواً كل في منطقتها. وأنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هيئة خاصة معنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نظرها في التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في أقل البلدان نمواً في أفريقيا خلال الاجتماعات السنوية للجنة. بيد أن عملية الاجتماعات الإقليمية لم يشرع بها بعد، بسبب القيود المفروضة على الموارد في الأمم المتحدة.

جيم - الصعيد العالمي

٣٥ - على المستوى العالمي، تقع على الأونكتاد، بوصفه مركز تنسيق، مسؤولية رصد برنامج العمل ومتابعته واستعراضه، وبالإضافة إلى قيام مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد بمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل على المستوى العالمي ورصده واستعراضه بانتظام، فقد بذلت أيضاً جهود لتعزيز التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ومؤسساتها لغرض تنفيذ برنامج العمل ومتابعته. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى القيام بمزيد من العمل. وظلت الوكالات تقوم، كل على انفراد، بتطوير وتنفيذ برامج المساعدة لصالح أقل البلدان نمواً وتتابع دعمها لتلك البلدان وتوفد إليها البعثات الاستشارية في مجال السياسات العامة. وتدعو الحاجة إلى تقديم تقارير منتظمة عن رصد التقدم الذي تحرزه الوكالات المختلفة.

الجزء الثالث

التوصيات

٣٦ - تستند هذه التوصيات إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات، المعروف أعلاه، كما تستند إلى المعلومات الواردة في "تقرير عام ١٩٩٥ عن أقل البلدان نمواً"^(٣) والتوصيات التي قدمتها أفرقة الخبراء التي شكلتها أمانة الأونكتاد كجزء من الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات. وتشمل هذه التوصيات عدداً من المجالات الرئيسية التي تهم أقل البلدان نمواً.

أولا - التحديات الرئيسية

٣٧ - تتمثل التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً في النصف الثاني من التسعينات في عكس اتجاه التردّي في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية المستدامين والتحول الهيكلي،

وتجنب تزايد تهميش هذه البلدان في الاقتصاد الدولي. وسيلزم تعزيز الالتزام على صعيد السياسة العامة من جانب حكومات أقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي على السواء من أجل مواجهة هذه التحديات. ويجب أن تسعى أقل البلدان نمواً، لدى تنفيذ السياسات المحلية إلى التركيز على اتخاذ تدابير ترمي إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي والمحافظة عليه، وتعزيز نمو الصادرات وتنويعها، وتعزيز بيئة مؤاتية لاستثمارات القطاع الخاص والمشاريع القائمة على روح المبادرة، وتحسين تنمية الموارد البشرية، ومواصلة تنفيذ برامج السكان والتنمية مع إيلاء كامل الاحترام للقيم الدينية والأخلاقية المختلفة والبيئة الثقافية لشعب كل بلد من البلدان؛ والتقدير بحقوق الإنسان الأساسية التي يعترف بها المجتمع الدولي التي تحقق التوازن الأمثل في العلاقة المتبادلة بين السكان وقاعدة مواردهم الطبيعية والبيئة، مع مراعاة الضرورات الاقتصادية؛ وتعزيز الهياكل الأساسية؛ والنهوض بالحكم الصالح كما ورد ذكره في برنامج العمل؛ وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في عملية التنمية؛ وكفالة تحقيق الاستخدام الكامل للموارد البشرية. وكذلك الأخذ بالنهج الديمقراطية، والنهوض بالحكم الصالح، والامتثال لسيادة القانون والتسوية السلمية لأية منازعات أهلية أينما وجدت. وفيما يلي أدناه بيان للخطوط العامة لإطار سياسة اقتصادية محلية تفضي إلى مواجهة التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً.

ثانياً - إطار السياسة الاقتصادية

٣٨ - (أ) إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يتطلب ترشيد الإنفاق العام وإدارته إدارة سليمة، ونمواً نقدياً مخططاً تخطيطاً سليماً، والمحافظة على أسعار صرف مناسبة لضمان تحقيق توازن خارجي مستدام؛

(ب) من الضروري اعتماد سياسات لزيادة حصائل الصادرات تشمل إجراء إصلاحات ملائمة لسعر الصرف والسياسات التجارية لعكس اتجاه الانخفاض في حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية، وتنويع تكوين هيكل صادراتها وتحسين قدرتها على الاستفادة من الفرص الناشئة عن الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي؛

(ج) وسيطلب ذلك تعزيز السياسات والتدابير القائمة للنهوض بالقطاع الخاص وتوطيده وتكملة ذلك باستثمارات عامة، تشمل حوافز تستند إلى السياسة العامة أو اعتماد سياسات وتدابير جديدة حيثما كان ذلك ضرورياً؛

(د) يجدر التوسع في بحث إمكانات التعاون الاقتصادي والتقني بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد أقل البلدان نمواً على تعزيز الروابط التجارية وأن يتخذ التدابير الملائمة لتوطيد الروابط التجارية هذه ولا سيما التجارة دون الإقليمية والإقليمية. ويمكن تعزيز هذه التجارة بتحديد عوامل التكامل في هياكل الإنتاج بين البلدان، وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لتنفيذ ترتيبات التجارة دون الإقليمية، وإقامة شبكات دون إقليمية للمعلومات التجارية، وإشراك القطاع الخاص على نحو أوثق في عملية التكامل. وهناك مكاسب يمكن لأقل البلدان نمواً أن تجنيها بمشاركتها في النظام العالمي

لأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. وينبغي تشجيع أقل البلدان نمواً على الانضمام الى النظام العالمي لأفضليات التجارية ومنحها المساعدة التقنية الملائمة لتمكينها من الاستفادة منه على نحو كامل. وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تعزز التعاون على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمي والأقاليمي حتى تستفيد من وفورات الحجم وتسهل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للنهوض بالتعاون الثلاثي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وكذلك الاستثمارات في هذه البلدان في مجال المشاريع المشتركة بين بلدان الجنوب والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

(هـ) إن نمو قطاع دينامي للمشاريع الخاصة يتطلب وجود إطار اقتصادي ومالي وقانوني مناسب. والسمات الأساسية لهذا الإطار هي: انتهاج سياسات عامة مستقرة ويمكن التنبؤ بها؛ وسياسات ضريبية ونقدية وتجارية تكفل توفر حوافز كافية للاستثمار؛ ونظام قانوني يكفل حماية حقوق الملكية والعقود التجارية. وهناك حاجة أيضاً لهذه السمات للحصول على تدفقات دولية لرأس المال في شكل استثمارات الحافطات؛

(و) لا بد من تعزيز تنمية الموارد البشرية إذا ما أريد لأقل البلدان نمواً أن تزيد الانتاجية والنتاج وأن تحسن مستويات المعيشة. وينبغي لحكومات أقل البلدان نمواً، بدعم من المجتمع الدولي، أن تضاعف جهودها من أجل الارتقاء بمستويات التعليم والتدريب والنهوض بالتعليم مدى الحياة، وتحسين الحالة الصحية لسكانها وتعزيز مركز المرأة بتنفيذ سياسات مناسبة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في إعلان وبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية^(٩)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة^(١٠)؛

(ز) لتمكين المرأة في أقل البلدان نمواً من القيام بدورها على نحو كامل في عملية التنمية، ينبغي تركيز الجهود على إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية حتى تتاح للمرأة الفرص الكاملة والمساوية للحصول على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك حق الإرث وملكية الأرض وغيرها من الممتلكات، والائتمان، والموارد الطبيعية والتكنولوجيات الملائمة، وإشراك المرأة بصورة مباشرة في تخطيط سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات والبرامج والمشاريع الاجتماعية واتخاذ القرارات بشأنها وتنفيذها وتطويرها، وينبغي اعتماد مبادرات خاصة ومخططات مبتكرة يمكن أن تضاعف سبل حصول المرأة على الائتمانات، والتدريب والمعلومات المتعلقة بقنوات التسويق وغير ذلك من خدمات الدعم للتخفيف من العبء الملقى عليها في الدور الذي تقوم به كأم وربة بيت؛

(ح) ينبغي أن تكون استراتيجيات السياسة الاقتصادية التي تعتمدها أقل البلدان نمواً متوافقة مع الحاجة الى القضاء على مستويات الفقر المزمن التي تعاني منها هذه البلدان، ولا سيما من خلال تعزيز

(٩) انظر: تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

(A/CONF.171/13/Rev.1) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١.

(١٠) انظر A/CONF.177/20، الفصل الأول، القرار ١.

تنمية القطاع الخاص وروح المبادرة، وذلك بكفالة حصول كل الأفراد على الموارد الانتاجية، واستفادتهم من بيئة سياسية وتنظيمية تعزز قدراتهم الشاملة وتمكنهم من الاستفادة من زيادة فرص الاستخدام والفرص الاقتصادية؛

(ط) تحاول حكومات أقل البلدان نموا تنفيذ إصلاحات تكيف هيكلي شاملة في ظل ظروف بالغة الصعوبة وكثيرا ما تواجه في محاولاتها هذه قيودا ادارية ومالية شديدة. والعديد من هذه القيود هي قيود هيكلية راسخة الى حد يتعذر معه إيجاد حلول لها على المدى القصير. وبالتالي فإن إصلاحات التكيف الهيكلي الناجحة تتطلب التزاما حكوميا بالإصلاح وإمكانية للتنفيذ في الأجلين من المتوسط الى الطويل؛

(ي) للتأكد من أن برامج التكيف الهيكلي تتضمن أهدافا للتنمية الاجتماعية، وبخاصة للقضاء على الفقر، وتوليد فرص العمل المنتجة وتعزيز التكامل الاجتماعي، ينبغي لحكومات أقل البلدان نموا، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى، أن تقوم بما يلي:

١٠٠ حماية البرامج الاجتماعية الأساسية وعدم إجراء تخفيضات في الميزانية تمس النفقات، ولا سيما تلك التي تؤثر على قطاعات المجتمع الفقيرة والضعيفة؛

١٠١ استعراض أثر برامج التكيف الهيكلي على التنمية الاجتماعية بإجراء عمليات لتقييم آثارها على المجتمع ذات الحساسية للجنسين، وبوسائل أخرى ذات صلة، ووضع سياسات للحد من آثارها السلبية وزيادة تأثيرها الإيجابي؛

١٠٢ زيادة تعزيز السياسات التي تمكن المؤسسات الصغيرة والتعاونيات وغيرها من أشكال المؤسسات البالغة الصغر من تنمية قدراتها لتوليد الدخل وتوليد فرص العمل؛

(ك) الاتفاق على التزام متبادل بين الشركاء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المهمة لتخصص نسبة تبلغ وسطيا ٢٠ في المائة من المساعدة الانمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية، وفي هذا السياق، فإن اقتراح حكومة النرويج بشأن استضافة اجتماع يعقد عام ١٩٩٦ للبلدان التي يهملها الأمر وممثلين عن المؤسسات الدولية ذات الصلة، بغية النظر في كيفية تطبيق مبادرة ٢٠/٢٠ عمليا، هو موضع ترحيب؛

(ل) إن التزام أقل البلدان نموا ومساعدة المجتمع الدولي يمثلان عنصرين أساسيين لنجاح برامج التكيف الهيكلي. فبدون هذا الدعم، تحقيق الأهداف الطويلة الأجل واستدامة البرامج سيتعرضان للخطر. ومن ثم، فإن تجديد المجتمع الدولي للالتزامات بدعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا بموارد كافية كما هو مبين في برنامج العمل المعتمد في باريس وغيره من الصكوك ذات الصلة، هو أمر حيوي في هذا الشأن.

ثالثا - التجارة الخارجية والاستثمار

٣٩ - إن الانخفاض البالغ لقدرة أقل البلدان نمواً على التصدير، والمستوى الشديد الانخفاض لعائداتها من التصدير، والتقلبات وما يترتب على ذلك من تقييد حاد لقدرتها على الاستيراد، تشكل القيود الهيكلية الرئيسية التي تعرقل تنمية تجارتها. وتشهد حدة هذا الوضع في حالة تلك البلدان الساحلية والجزرية من بين أقل البلدان نمواً، التي يزيد ارتفاع تكاليف النقل من إعاقة تجارتها الخارجية.

٤٠ - ويمكن للإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي، بما في ذلك زيادة المساعدة التقنية على النحو المتوخى في مقرر اجتماع مراكش الوزاري بشأن التدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً، يكملها دعم مالي كاف، أن تساعد الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لزيادة حصائل صادراتها من خلال زيادة الإنتاج في قطاعات الاقتصاد، التقليدية منها والحديثة، ومن خلال تنويع هيكل السلع وأسواق التصدير، وهذا من شأنه أن يساعد على الحصول على أسعار أفضل لسلعها التصديرية. كما أن من شأن هذه الإجراءات أن تساعد أقل البلدان نمواً على تخفيف أي آثار ضارة لتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، والاندماج على نحو أفضل في النظام التجاري الدولي. وأحيط علماً بما لأقل البلدان نمواً من مصلحة في فكرة النظر في إنشاء "شبكة أمان" لمساعدتها على مواجهة أي أثر من هذه الآثار على المديين الفوري والقصير. وأن الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأحكام الخاصة التي تتيح معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً والمقرر المتعلق باتخاذ تدابير لصالح أقل البلدان نمواً، توفر الإطار المؤسسي لهذه الأمور.

ألف

٤١ - ينبغي تطبيق جميع أحكام الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي^(١) تطبيقاً فعالاً. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة، حسب الاقتضاء، تكون متسقة مع الوثيقة الختامية، كي ينفذ إعلان مراكش فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً تنفيذاً كاملاً وسريعاً، بالإضافة إلى المقرر الوزاري بشأن التدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً، ولإنفاذ المقرر الوزاري بشأن التدابير المتصلة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان المستوردة الصافية للأغذية، بهدف تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف، على أن يوضع في الاعتبار أثر تحرير التجارة، والضعف النسبي لقدرة أقل البلدان نمواً على المشاركة في سوق عالمية للسلع والخدمات يتزايد التنافس فيها.

٤٢ - وينبغي النظر في زيادة تحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم وغيره من المخططات، بالنسبة للمنتجات ذات الأهمية التصديرية الخاصة لأقل البلدان نمواً، مثل المنتجات الزراعية، والأسماك ومنتجاتها، والجلود والأحذية، والمنسوجات والملابس، وذلك من خلال توسيع نطاق المنتجات المشمولة، حيثما أمكن ذلك؛ والحد من التعقيدات الإجرائية، وتجنب التغييرات المتكررة في المخططات. وينبغي النظر أيضاً في إجراء تخفيض كبير للزيادات في التعريفة الجمركية.

٤٣ - وينبغي أن تطبق، على نحو مرن وبطريقة تدعم أقل البلدان نمواً، القواعد المنصوص عليها في مختلف الاتفاقات والصكوك والأحكام الانتقالية لجولة أوروغواي، بما في ذلك تلك التي تتصل برسوم مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية، والإجراءات الوقائية، وقواعد المنشأ.

٤٤ - وفيما يتعلق بالمنسوجات والملابس، ينبغي النظر، إلى أقصى حد ممكن، في السماح بتحقيق زيادات كبيرة في إمكانيات الحصول على الصادرات الآتية من أقل البلدان نمواً.

٤٥ - وفي مجال الخدمات، ينبغي توجيه الجهود نحو بناء وتعزيز الكفاءة والقدرة التنافسية لقطاعات الخدمات المحلية الضعيفة في أقل البلدان نمواً. ويمكن تحسين مشاركتها في تجارة الخدمات من خلال تطبيق المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات تطبيقاً فعالاً، مع إعطاء أولوية خاصة لأقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استكشاف طرق تيسير إمكانية وصول أقل البلدان نمواً إلى تكنولوجيا وشبكات المعلومات وقنوات التوزيع، وتوفير فرص وصول سهلة إلى المعلومات لموردي الخدمات في أقل البلدان نمواً من خلال نقاط الاتصال التي سيتم إنشاؤها وفقاً للاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات. ولوحظ أن حركة اليد العاملة لتوفير الخدمات إلى البلدان الأخرى مجال ذو أهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

٤٦ - وينبغي الانتباه كي لا تقيد القوانين واللوائح المحلية للبلدان المستوردة في مجالات مثل العمالة والبيئة من فرص التصدير عند أقل البلدان نمواً بطريقة تتنافى مع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي.

٤٧ - وينبغي حث البلدان الأم للمستثمرين الأجانب على تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً عن طريق اتخاذ إجراءات داعمة ملائمة.

٤٨ - وينبغي تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي لتعزيز التجارة الإقليمية ودون الإقليمية عن طريق قيام البلدان المجاورة بتمكين أقل البلدان نمواً من فرص الوصول إلى الأسواق. وينبغي اتخاذ تدابير ملائمة لتعزيز ودعم وتقوية المبادرات التجارية لأقل البلدان نمواً في المجموعتين دون الإقليمية والإقليمية. كما أن جهود أقل البلدان نمواً لتنويع صادراتها بحاجة إلى دعم كي تصبح آفاقها التجارية أكثر صلاحية للبقاء. ويمكن أن يكون هذا التعاون حاسماً في الإجراءات التكميلية التي تتخذها أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى أقل البلدان نمواً. وينبغي اتخاذ تدابير كي تمنح البلدان النامية في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية فرص وصول تفضيلية لصادرات أقل البلدان نمواً على أساس غير قائم على المعاملة بالمثل، وكذلك كي يزداد في الموارد، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية. وينبغي أن تستحدث البلدان النامية، في جملة أمور، مخططات تفضيلية لأقل البلدان نمواً في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية.

باء

٤٩ - ينبغي أن يعاد تركيز المساعدة التقنية وتكثيفها حيثما يقتضي الأمر لمساعدة أقل البلدان نمواً على تكييف نفسها والاستفادة من البيئة التجارية الجديدة التي نشأت بعد انتهاء جولة أوروغواي. وثمة حاجة إلى جهود مشتركة للمانحين، والمنظمات الدولية وكذلك أقل البلدان نمواً لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها ولزيادة الفرص الناجمة عن اتفاقات جولة أوروغواي إلى أقصى حد. وينبغي أن تشمل المجالات الرئيسية للمساعدة التقنية في هذا المجال ما يلي:

(أ) تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لتتماشى والالتزامات الجديدة الناجمة عن عضوية منظمة التجارة العالمية أو لمساعدة أقل البلدان نمواً على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك صياغة وتنفيذ السياسة التجارية المقبلة؛

(ب) تنمية وتعزيز قدرات الإمداد فيما يتعلق بالخدمات والسلع التي يمكن الاتجار بها، وكذلك قدرة المؤسسات على التنافس؛

(ج) تحسين البيئة التجارية للاقتصاد الجزئي وتوسيع استخدام تكنولوجيات الاتصالات الجديدة في خدمة التجارة من خلال برنامج الكفاءة التجارية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛

(د) تعزيز القدرة على استخدام مخططات نظام الأفضليات المعمم استخداماً كاملاً؛

(هـ) دعم جهود التنوع السلعي وجهود التسويق؛

(و) توسيع الفرص التجارية والاستثمارية لأقل البلدان نمواً، وخاصة بتحديد الفرص التجارية الجديدة التي يمكن تنفيذها عن طريق جملة أمور، منها وكالات تشجيع الواردات، في البلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان، وتهيئة بيئة صالحة لاجتذاب استثمارات أجنبية، وإسداء المشورة والدعم التقني.

٥٠ - ويلزم، لتحقيق هذه الأهداف، القضاء على الازدواجية وتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية ذات الصلة، ولا سيما الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد/مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات")، وذلك للحفاظ على الموارد المحدودة واستخدام التعاون القائم والمحتمل بين هذه المنظمات استخداماً كاملاً. ومن بين التدابير التي ينبغي النظر فيها إنشاء صندوق للمساعدة التقنية تديره منظمة التجارة العالمية وذلك لمساعدة أقل البلدان نمواً على المشاركة بفعالية في منظمة التجارة العالمية.

رابعاً - التمويل الخارجي

٥١ - من المحتمل أن يستمر الاعتماد الهائل لأقل البلدان نمواً على المساعدة الإنمائية الرسمية خلال بقية العقد الحالي وفيما بعده. وفيما يلي مسائل السياسة الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي في هذا الصدد في المناخ الحالي الذي تسوده قيود الميزانية وندرة المساعدة الإنمائية الرسمية: (أ) كيفية تحسين مخصصات المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛ (ب) كيفية تعزيز نوعية وفعالية المساعدة المقدمة إلى هذه البلدان. وعلى المانحين أن ينفذوا بسرعة القائمة المتفق عليها لأهداف المعونة و/أو الالتزامات الواردة في الفقرة ٢٣ من برنامج العمل^(١) وأن يضطلعوا بالتزاماتهم بتقديم زيادة هامة وضخمة في المستوى الكلي للدعم الخارجي المقدم إلى أقل البلدان نمواً، مع إبقاء الاحتياجات المتزايدة لهذه البلدان نصب الأعين، وكذلك احتياجات البلدان الجديدة التي أدرجت في قائمة أقل البلدان نمواً عقب مؤتمر باريس. كذلك ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار بنصها الوارد شتى أحكام القرارات ذات الصلة التي اعتمدها مؤخرا الجمعية العامة في السنوات الأخيرة، وكذلك شتى الأحكام ذات الصلة التي اعتمدها مؤخرا المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(١١).

٥٢ - وبالنظر إلى قدرات المساعدة المعززة لعدد من البلدان النامية على مدار السنوات القليلة الماضية، ينبغي دعوتها إلى الانضمام إلى البلدان المانحة التقليدية في تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً.

٥٣ - ويمكن إبراز التدابير والإجراءات التالية التي يمكن للمانحين اتخاذها:

(أ) تدابير محددة لإدماج قائمة أهداف المعونة المتفق عليها و/أو الالتزامات الواردة في الفقرة

٢٣ من برنامج العمل بشكل أوضح في استراتيجيات المعونة الوطنية وآليات تخطيط الميزانية للمانحين؛

(ب) ضمان التمويل المناسب في المؤسسات والبرامج المتعددة الأطراف التي تعد المصادر الرئيسية للتمويل لأقل البلدان نمواً. وسيلزم إيلاء عناية خاصة لتجديد موارد المساعدة الإنمائية الدولية والنوافذ ذات الشروط المتساهلة للمصارف الإنمائية الإقليمية، وسواها من البرامج المتعددة الأطراف القائمة على المنح. كذلك تُدعى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى استكشاف إمكانية البحث عن مصادر جديدة للأموال للمساعدة في دعم الجهود الإنمائية لأقل البلدان نمواً؛

(ج) دعم الجهود الإنمائية للأمم المتحدة لإحداث زيادة كبيرة في موارد الأنشطة التنفيذية على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون، بما يتمشى والاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية على النحو المنصوص عليه في قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ مع إيلاء اعتبار خاص للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً على النحو الذي تم التأكيد عليه في برامج عمل مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المنظمة منذ عام ١٩٩٠؛

(١١) انظر A/CONF.166/9، الفصل الأول، القرار ١.

(د) الاستمرار في إيلاء أولوية عليا لأقل البلدان نموا في الأنشطة التنفيذية لجميع فروع منظومة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية، مع تذكّر مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للسكان ٩٥/٢٣ المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٥^(١٢) الذي ينص على أن ٦٠ في المائة من موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن تخصص لأقل البلدان نموا في ترتيبات برمجته المقبلة؛

(هـ) مواصلة تقديم دعم مالي لبرامج التكيف في أقل البلدان نموا على أساس موقوت ومشروط مطوعة وفقا للاحتياجات والظروف الخاصة لأقل البلدان غدا، وتوفير التمويل الخارجي المناسب من أجل تنمية وتنوع القطاع الانتاجي، وكذلك تقديم دعم إضافي للقضاء على الفقر، والمحافظة على البيئة وللبرامج الاجتماعية؛

(و) وجوب تقديم مستوى متزايد من المساعدة التقنية الى أقل البلدان نموا وإيلاء الأولوية اللازمة لنقل المهارات، بغية تطوير القدرة الوطنية؛

(ز) ضمان العمل على تحقيق الشفافية والمساءلة المتبادلتين في إدارة موظفي المعونة التابعين للبلدان/المنظمات المانحة ومديري المعونة في البلدان المتلقية، وكذلك كفالة الدعم الفعال للبلدان/المنظمات المانحة نحو تعزيز ملكية البلدان المتلقية للبرامج الإنمائية؛

(ح) وجوب دعم المجتمع الدولي للتدابير المتخذة في البلدان النامية بغية القضاء على الفقر. ووجوب توفير موارد متزايدة من جميع المصادر الممكنة، العامة والخاصة في هذا الصدد.

خامسا - الدين الخارجي

٥٤ - تواجه كثرة من أقل البلدان نموا مشاكل مديونية خطيرة ويعتبر أكثر من نصفها منكوبا بالدين. وتتطلب مشكلة الدين الخطيرة التي تواجهها أقل البلدان نموا جهودا معززة في استراتيجية الدين الدولية. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجية تدابير محددة لتخفيف عبء الدين وزيادة التمويل التساهلي، دعما لاتخاذ تدابير مناسبة في السياسة الاقتصادية، ستكون حاسمة لإعادة تنشيط النمو والتنمية. وينبغي أن تستفيد البلدان المنكوبة بالدين من أقل البلدان نموا من مخططات واسعة للإعفاء من الديون.

ألف - ديون ثنائية رسمية

٥٥ - (أ) حث جميع المانحين الذين لم ينفذوا حتى الآن قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د - إ - ٩)

(١٢) انظر E/1995/L.22. وسيرد النص النهائي للمقرر في : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٤ (E/1995/34/Rev.1).

المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٧٨^(١٣) على أن يفعلوا ذلك بإلغاء دين المساعدة الإنمائية الرسمية أو تقديم إعفاء مساو له كمسألة ذات أولوية كيما تتحسن التدفقات الصافية للمساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للمتلقي. وحث الدائنين الذين ما يزالوا يحتفظون بهذه المطالبات، بما في ذلك الدائنون من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على اتخاذ تدابير مماثلة؛

(ب) اعتماد تدابير لإجراء تخفيض كبير في الدين الثنائي لأقل البلدان نموا، ولا سيما بلدان أفريقيا، في أقرب وقت ممكن؛

(ج) حث دائني نادي باريس على الاستمرار في تطبيق معاملة تساهلية للغاية بسرعة وبمرونة بموجب أحكام نابولي؛

(د) حث الدائنين من خارج نادي باريس أيضا إلى اتخاذ تدابير مماثلة لتخفيف عبء الدين لأقل البلدان نموا المنكوبة بالديون، بما في ذلك وضع برامج خاصة لتخفيض الدين وآليات لإعفاء الدين.

باء - الديون المتعددة الأطراف

٥٦ - يتطلب علاج مشاكل الديون المتعددة الأطراف لأقل البلدان نموا، تشجيع مؤسسات بريتون وودز على إعداد نهج شامل لمساعدة البلدان التي تواجه مشكلة فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف، من خلال التنفيذ المرن للأدوات القائمة ووضع آليات جديدة إذا اقتضى الأمر. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع مؤسسات بريتون وودز على التعجيل بالنظر في الطرق الكفيلة بمعالجة مسألة الديون المتعددة الأطراف. كما ينبغي دعوة المؤسسات المالية الدولية الأخرى إلى النظر، في نطاق ولاياتها، في الاضطلاع بجهود مناسبة بغية مساعدة أقل البلدان نموا على حل مشاكلها المتعلقة بالديون المتعددة الأطراف.

جيم - الديون التجارية

٥٧ - (أ) حث البلدان الدائنة، والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على أن تنظر، في إطار امتيازاتها، في الاستمرار في المبادرات والجهود الكفيلة بمعالجة مشاكل الديون التجارية التي تواجه أقل البلدان نموا؛

(ب) تعبئة موارد مرفق تخفيض الديون التابع للرابطة الإنمائية الدولية وذلك لمساعدة البلدان

(١٣) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٥

(A/33/15)، المجلد الأول، الجزء الثاني، المرفق الأول.

المستوفية للشروط من أقل البلدان نموا على تخفيض ديونها التجارية، والنظر في آليات بديلة لاتمام دور ذلك المرفق.

٥٨ - ينبغي، وفقا لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(١١)، تطوير وتنفيذ أساليب تحويل الديون المطبقة على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية.

سادسا - ترتيبات التنفيذ والمتابعة والرصد لبرنامج العمل

٥٩ - من المهم أن تتوفر للأونكتاد، وهو مركز التنسيق المعني برصد ومتابعة واستعراض تنفيذ برامج العمل على الصعيد العالمي، القدرة والموارد الكافية لمتابعة نتيجة استعراض منتصف المدة الشامل. ويشار في هذا الصدد إلى أن الجمعية العامة دعت الأمين العام بقرارها ٩٨/٤٩ إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين توصيات ترمي إلى كفالة تمتع أمانة الأونكتاد بالقدرات الكافية للقيام بالمتابعة الفعالة لنتائج استعراض منتصف المدة، فضلا عن متابعة الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن أقل البلدان نموا، حسب الاقتضاء.